المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

National Economic and social Development Board

# نقطة ضوء

دورية تصدر عن المجلس لتسليط الضوء على مواضيع الساعة

## " استطلاع الراي حول أهم القضايا المجتمعية في ليبيا"

الإصدار الدوري الأول

لهذه السلسلة

WWW.NESDB.LY

جميع الحقوق محفوظة

للمجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي

إدارة التنمية المجتمعية

## الملخص:

**يقاس** تقدم المجتمعات بمدى قدرتها على تشخيص مشكلاتها، وإيجاد الحلول الناجعة لها، وتمكنها من تحديد المشكلات التي لها الاولوية بالمعالجة، وحيث أن استطلاع الرأي أول أنواع مسوح الرأي العام، ويهدف إلى التعرف السريع على الرأي العام حول قضية، أو قضايا معينة، فهو أداة لجمع المعلومات حول مجتمع ما.

**إن** هذا التقرير يعتبر هو الإصدار **الأول** في سلسلة تقارير دراسة **استطلاع الراي حول أهم القضايا المجتمعية في ليبيا** الصادرة عن إدارة التنمية المجتمعية في المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي ويعتبر ايضا نقطة ضوء تمهد الطريق نحو مجتمع أكثر وعيا وادراكا لبيئته المحلية وما يدور حوله.

## مقدمة:

نظراً لما يمر به المجتمع الليبي من مرحلة حرجة نتيجة الاضطرابات والتوترات والتي فرضتها حالة تفشي الأزمات والنزاعات المسلحة، والذي أدى الى انعدام الأمن وتراجع الدولة عن أداء مهامها المنوطة بها. الأمر الذي أفضى إلى اختلال في البناء الوظيفي للدولة وأثر سلباً على مختلف جوانب الحياة: الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

فتفاقم المشكلات وتأثيراتها الظاهرة على المجتمع والتي أصبحت تمثل تحديا للحكومة والجهات المعنية، يحتم علينا السعي نحو التعرف على تلك المشكلات، فكان ولابد من طريقة للتعامل معها والتصدي لها بالدراسة والبحث ومحاولة إيجاد الحلول المناسبة لمواجهتها والحد منها واجراء مسح للتعرف على الرأي العام في الشارع الليبي لتحديد أهم المشاكل والقضايا التي تواجهه بشكل يومي.

ومن أجل كل ما سبق أخذ المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي على عاتقه العمل على إشراك المواطنين في تحديد تلك المشكلات وترتيبها وفقاً لمدى خطورة تأثيرها على حياة الفرد والمجتمع؛ وذلك بتنفيذ استطلاع للرأي العام بهدف تحديد تسلك المشكلات التي تلحق الضرر بالوطن والمواطن وتمهيداً إلى تشخيصها وتوضيح أثارها السلبية على الفرد والمجتمع.

فاستطلاع الرأي "طريقة فنية لجمع المعلومات التي تستخدم في التعرف على رأي مجموعة من الناس في مكان ووقت معين عن موضع معين.

وبالتالي تم الاعداد لتنفيذ استطلاع رأي عام للشارع الليبي، وذلك للإجابة على التساؤل الذي من الممكن ان يُطرح الا وهو: كيف يتعرف متخذي القرار على هذه القضايا؟ وهل تكفي أراء الساسة والمسؤولين؟ أم أن هناك حاجة لاستطلاع آراء فئات المجتمع المختلفة للتعرف على تلك المشكلات وتحديد أولوياتها من وجهة نظر أفراد المجتمع وتحديد المشكلات التي يواجها مجتمعهم سواء على المستوى العام أو الشخصي، حتى يتم إلقاء الضوء على القضايا التي ينبغي أن تؤخذ في الحسبان من جانب المسؤولين، ومن اجل تحقيق أكبر قدر من المشاركة المجتمعية العامة أو النوعية في رسم السياسات العامة وبهدف إشراك أفراد المجتمع وصناع ومتخذي القرار في بعض مؤسسات الدولة.

وكخطوة استباقية تم طرح تساؤل رئيسي "ما أهم القضايا المجتمعية التى تهم المواطن الليبي؟" في عينة استطلاعية استباقية لمعرفة الوضع الراهن وتحديد أهم القضايا التي تشغل الرأي العام سواء أكانت المعيشية، التعليم، الثقافة، النشاطات المجتمعية وكل ما يمس المواطن بشكل مباشر ويومي، من أجل تحقيق تنمية مجتمعية مستدامة، ومن أجل تحديد الإطار العام وتحديد مشكلة الدراسة من أجل مشروع الاستطلاع.

وكانت النتيجة مجموعة قضايا اجتماعية واقتصادية وسياسية وتربوية وثقافية، حيث أصبحت المحاور الرئيسية لاستطلاع الراي والذي يهدف الى:

- اشراك المواطنين والدفع في اتجاه الحوار المجتمعي الفعال
- تفعيل دور استطلاعات الرأي العام في ترشيد عملية وضع السياسات وصنع القرار إزاء القضايا المجتمعية
- تقييم الواقع الحالي لأهم القضايا المجتمعية، وتحديد القضايا ذات الأولوية التي تهم المواطن
- صياغة تقرير يتضمن واقع القضايا المجتمعية مع اقتراح حلول ومعالجات تقلل من آثار تلك القضايا.
- استخلاص أهم التوصيات والمقترحات التي من شأنها معالجة تلك القضايا.

## اهم الشركاء في تنفيذ استطلاع الراي :

## أهم البيانات والاحصاءات:

### مجتمع الدراسة

كافة مكونات المجتمع الليبي بمختلف فئاته العمرية ممن تجاوزت أعمارهم السـن الثامنة عشـر ومن الجنسـين - العاملين والغير عاملين، وعلى كامل الرقعة الجغرافية الليبية، وقد تم حصـر مجتمع الدراسـة من مصـادر البيانات "مصلحة الإحصاء والتعداد".

### عينة الدراسة

تم تصـميم اسـتبانة ووضـع رابط إلكتروني بموقع المجلس وبإعلان ممول كما تم التوزيع بشـكل ورقي بما يعادل (2500) اسـتبانة وتجميع البيانات من خلال تشـكيل مجموعة فرق من الباحثين التابعين لمركز الدراسـات الاجتماعية بما يضـمن العشـوائية في الاختيار، ومثل المجال المكاني مدن في المناطق الشـرقية / الجنوبية / الغربية حسـب النسـب المئوية للكثافة السـكانية للمدن المسـتهدفة، اما بالنسـبة للمجال الزماني فقد تم تنفيذ المسـح الميداني خلال 3 أشـهر ويتمثل المجال البشـري للدراسـة فئتين: عامة الناس - قيادات إدارية في القطاع الحكومي بالدولة ، حيث تم تحصـيل عدد **(3000)** اسـتبانة وعند خضـوعها للمراجعة والتدقيق تم اسـتبعاد مجموعة من الاسـتبانات مخلة بشروط صحة المعلومات وبالتالي كان عدد مفردات العينة النهائي **(2927)** مفردة.

وقد أظهر تحليل البيانات الأولية للدراسة النتائج الآتية:

**على مستوى المناطق:**

إن أعلى نسبة **(58.6%)** من أفراد عينة الدراسة فئة **(عامة الناس)** الذين كانوا من المنطقة الغربية، تليها المنطقة الشرقية بنسبة **(27%)**، ثم المنطقة الجنوبية بنسبة **(14.4%)**، وهذا راجع لمراعاة الكثافة السكانية للمناطق.

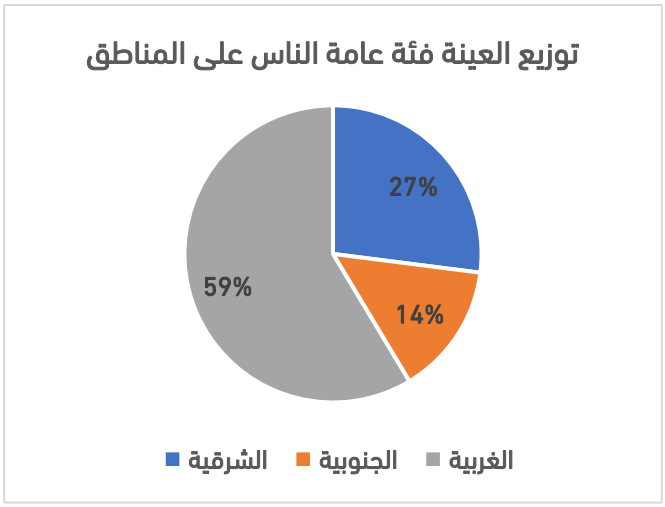


اما بالنسبة لفئة **(القيادات الإدارية) فكانت** نتائج البيانات الأولية كالتالي:

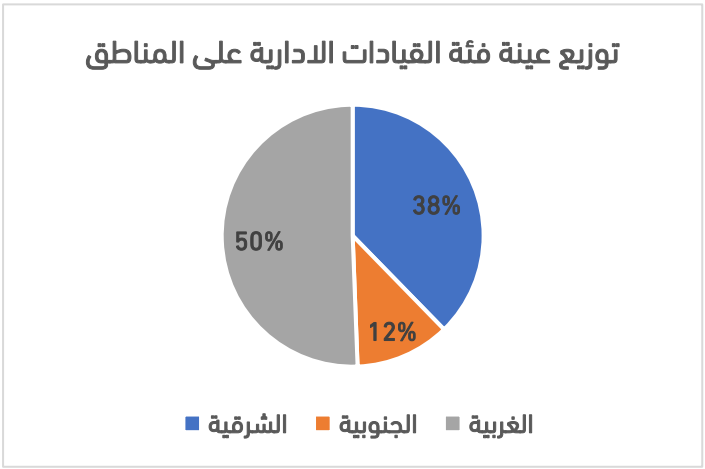


حيث يتضح أن أعلى نسبة من أفراد عينة الفئة المستهدفة من الدراسة كان من المنطقة الغربية بنسبة بلغت **(50.6%)**، تليها المنطقة الشرقية بنسبة بلغت **(37.7%)**، تليهم المنطقة الجنوبية النسبة الأقل والتي لم تتجاوز **(11.7%)** من إجمالي مجتمع الدراسة.

**على مستوى النوع:**

يتضح لنا من خلال النتائج أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة فئة **(عامة الناس)** هي نسبة الذكور والتي بلغت **(51.6%)**، تليها نسبة الإناث بنسبة **(48.4%)**.

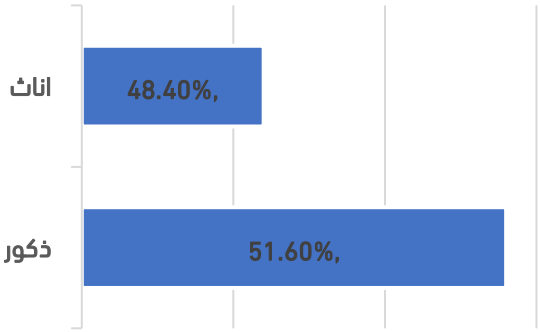


ومن الملاحظ في هذه النتائج أن النسب المتقاربة مما يؤكد على أنه تم الأخذ برأي الجنسين دون إهمال لأحدهما.

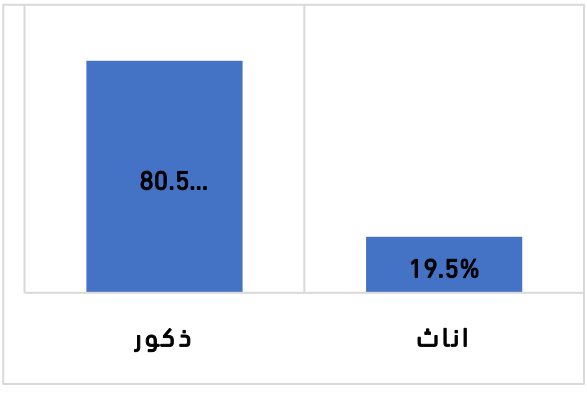


أما بالنسبة لفئة **(القيادات الإدارية)** له أن أعلى نسبة من أفراد مجتمع الدراسة من فئة الذكور، حيث بلغت نسبتهم **(80.5%)**، وفئة الإناث بنسبة **(19.5%)**.

وهذا يبيّن أن أغلب **القيادات الإدارية** في مجتمعنا الليبي كانت من شريحة الذكور،

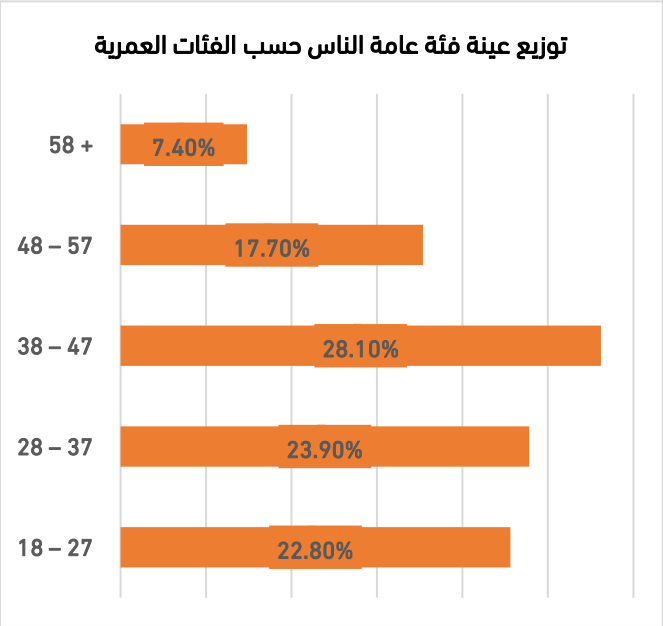


**على مستوى الفئات العمرية:**

**إن** أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة فئة **(عامة الناس)** كانت أعمارهم من **(38-47)** بنسبة بلغت **(28.1%)**، تليها التي أعمارهم من **(28-37)** بنسبة **(23.9%)**، بينما تليها التي أعمارهم تتراوح من **(18-27)** بنسبة **(22.8%)**، بينما تأتي في المرتبة ما قبل الأخيرة من إجمالي عينة الدراسة والتي تتراوح أعمارهم من **(48-57)** بنسبة **(17.7%)**، تليها النسبة الأدنى في هذه الدراسة فقد كانت أعمارهم تتراوح بين **(58 سنة فأكثر)** بنسبة لم تتجاوز **(7.4%)**.

لذا فقد تبين لنا من النتائج أن الاستجابة كانت من قبل الأعمار المتوسطة الناضجة التي صنّفت أهم ثلاث قضايا يعاني منها المجتمع الليبي ويجب دراستها ووضع الحلول المناسبة لها حتى يستطيع المجتمع مواكبة ما هو أفضل بين دول العالم.

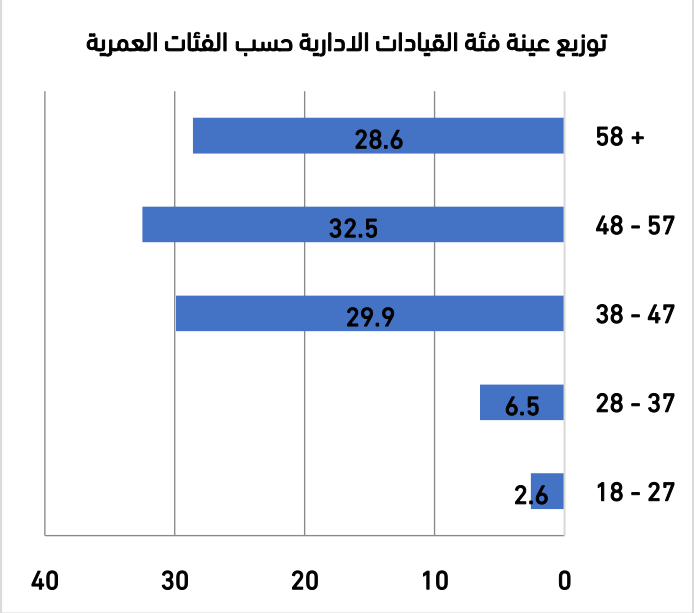


إن أعلى نسبة من أفراد مجتمع الدراسة من فئة **(القيادات الإدارية)** قد كانت أعمارهم من **(48-57)** بنسبة **(32.5%)**، تليها التي أعمارهم من **(38-47)** بنسبة **(29.9%)**، تليها كذلك التي أعمارهم تتراوح من **(58 سنة فأكثر)** بنسبة **(28.6%)**، تليها التي أعمارهم من **(28-37)** بنسبة **(6.5%)**، والنسبة الأدنى من الإجمالي هي التي أعمارهم من **(18-27)** بنسبة **(2.6%)**.

فكل ما سبق يوضح لنا بأن أعمار أفراد **القيادات الإدارية** بعيدة كل البعد عن الأعمار الغير مكتملة النضج، وأن خلال مرحلتهم العلمية لا شك بأنها مليئة بالمحافل العلمية.

**على المستوى التعليمي:**

كما يتضـــح لنا من نتائج الاســـتطلاع أن أعلى نسبة من أفراد عينة الدراسة فئة **(عامة الناس)** كانت من حاملي المؤهلات الجامعية، بنســـبة بلغت **(50.1%)** تليها المؤهلات الثانوية بنســـبة **(25.8%)**، تليهـا حـاملي المؤهلات الاعـداديـة بنسبة **(8.9%)**، تليها مؤهلات الماجستير بنسبة **(6.6%)**، أما المستويات الأخرى (لا يوجد مؤهل – ابتدائي – دكتوراه) فهي نسـب ضـئيلة مقارنة بإجمالي أفراد عينة الدراسة.

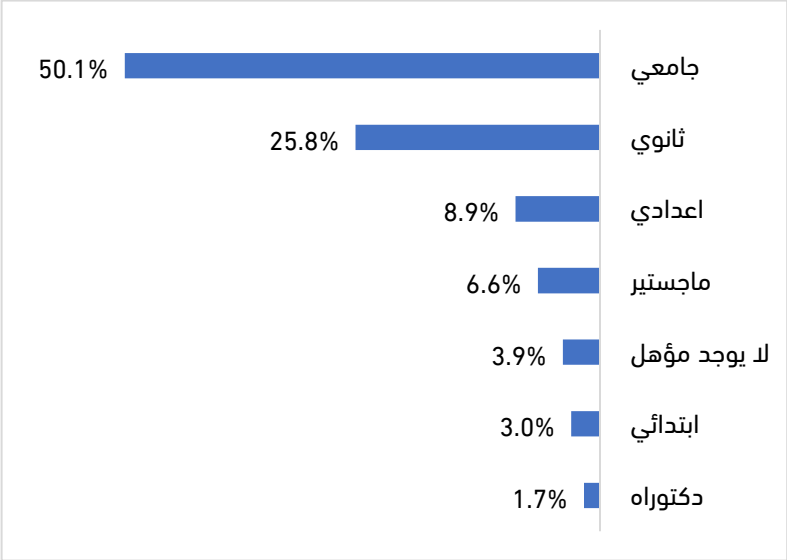


اما بالنسبة لفئة **(القيادات الإدارية)** :

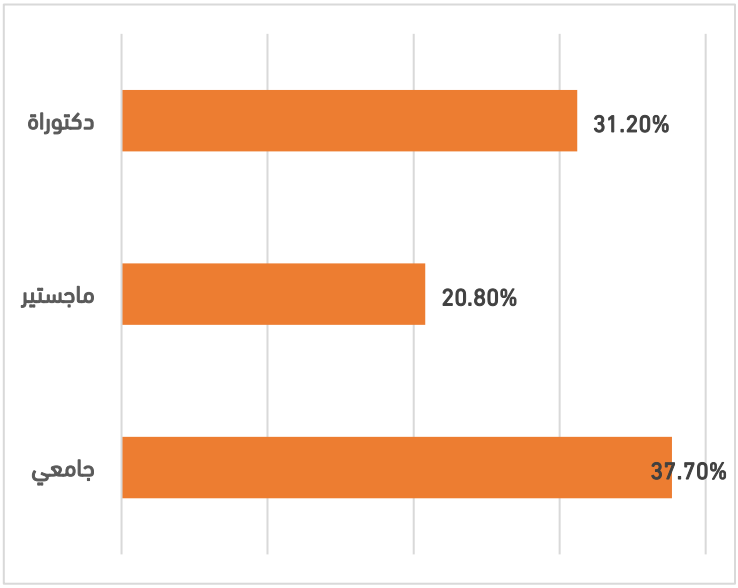


فان أن أعلى مستوى تعليمي كان لمن يحملون مستوى تعليمي (جامعي) بنسبة **(37.7%)**، تليها حاملي الإجازة الدقيقة (الدكتوراه) بنسبة **(31.2%)**، أما النسبة الأدنى لهذه الفئة فكانت من نصيب حاملي الشهادات العليا (الماجستير) بنسبة **(20.8%)**، وهذا يؤكد بأن (القيادات الإدارية) هم من ذوي المؤهلات الجامعية والعليا.

وبالتالي نستنتج أن جل أفراد عينة الدراسة من الشريحة ذات مؤهلات جامعية وكانت لديهم جدية ومصداقية في الإجابة على تساؤلات الاستبانة.

## محور القضايا الاجتماعية:

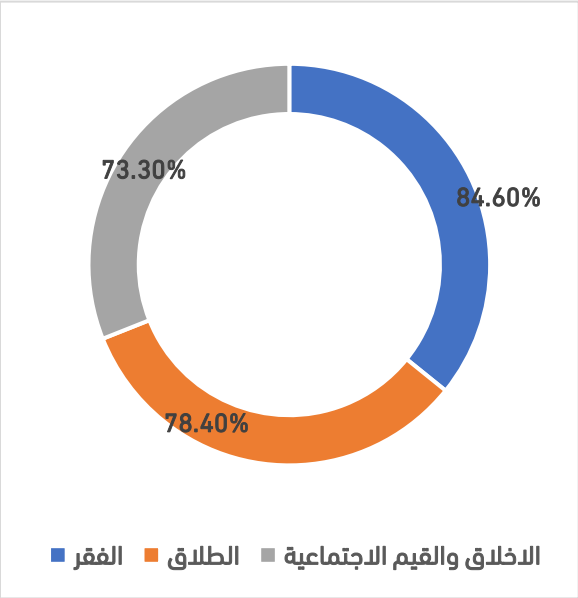


*أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في المحور الاجتماعي لفئة **(عامة الناس)** كانت على حسب أولوية الاختيار على التوالي هي:

- الفقر
- الطلاق
- الأخلاق والقيم الاجتماعية

وهذا يعني أن قضية **الفقر** احتلت المرتبة الأولى من حيث الأولوية في الاختيار بنسبة **(84.6%)**، مما يعكس الأوضاع المعيشية للمواطن الليبي، حيث أن للفقر تأثير على السلوك الاخلاقي والقيمي، فكثيراً ما نرى الفقير يدفعه فقره وحرمانه إلى سلوكيات غير أخلاقية كالعنف والسرقة والابتزاز والحقد والحسد وغيرها وهذا ما أكدته عينة الدراسة من خلال اختيار قضية **تدهور القيم والاخلاق الاجتماعية** بنسبة **(73.3%)**، كما يتضح من اجابة عينة الدراسة بأن قضية **الفقر** من الأسباب المباشرة التي تؤدى إلى **ظاهرة الطلاق** والتي احتلت المرتبة الثانية في هذه الدراسة وبنسبة **(78.4%)**.

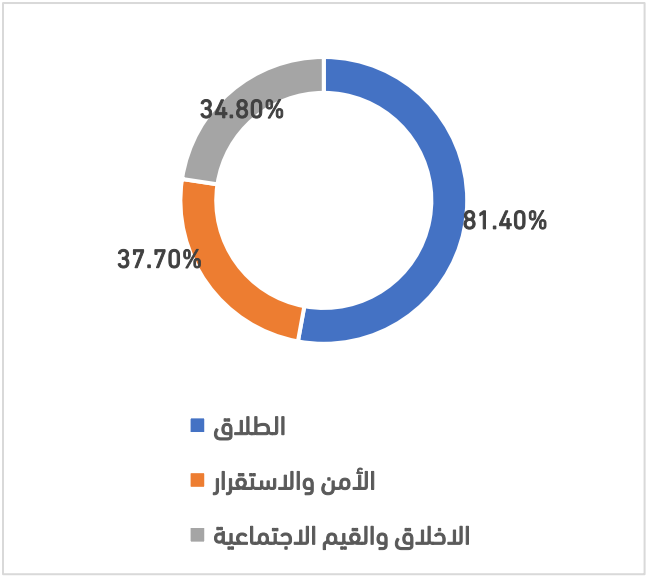


* أما بالنسبة لاختيار القضايا في المحور الاجتماعي لفئة **(القيادات الإدارية)** فإن أهم القضايا الاجتماعية التي من الممكن دراستها وصولاً لمعالجتها في المجتمع الليبي، قد تم ترتيبها حسب الأولوية على النحو التالي:

- فجاءت قضية **الطلاق** في الترتيب الأول وبنسبة **(81.4%)**.
- جاءت قضية **الأمن والاستقرار** في المرتبة الثانية بنسبة **(37.7%)**.
- جاءت قضية **الأخلاق والقيم الاجتماعية** في الترتيب الثالث وبنسبة **(34.8%)**.

وهنا تتبين مدى أهمية هذه القضايا المطروحة في الاستطلاع من خلال اتفاق فئتي العينة **(عامة الناس، والقيادات الادارية)** والذي بدا جليا وواضحا عند اختيارهما لقضايا **الطلاق** و**الأخلاق والقيم الاجتماعية** كمشاكل وقضايا تمس أمن واستقرار المجتمع ولها الأولوية في الدراسة والمعالجة.

**محور القضايا الاقتصادية:**

أظهرت نتائج استطلاع الرأي أن أهم القضايا في المحور الاقتصادي التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي حسب وجهة نظر فئة **(عامة الناس)** هي:

- احتلت قضية **التضخم (غلاء الأسعار)** الاختيار الأول بنسبة **(83.7%)**.
- ثانيا كانت قضية **تدني سعر صرف الدينار الليبي** بنسبة **(76.2%)**.ygh
- وجاءت قضية **الفساد المالي والإداري** ثالثا في الاختيار بنسبة **(68.2%)**.

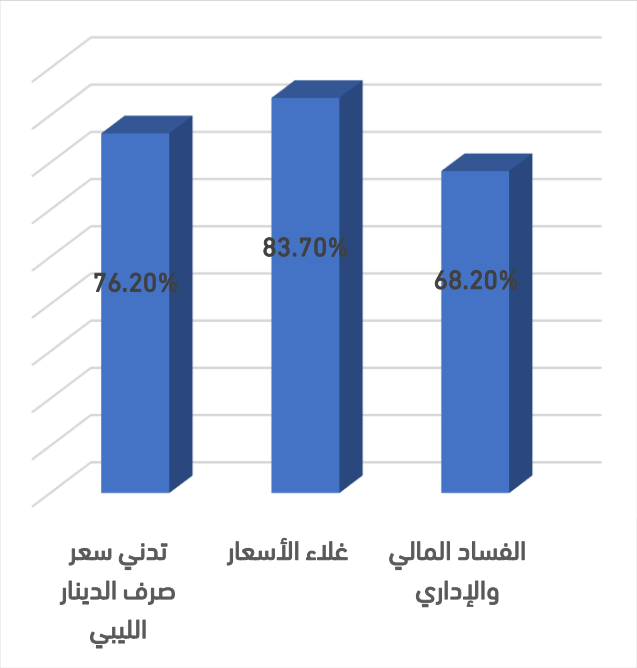


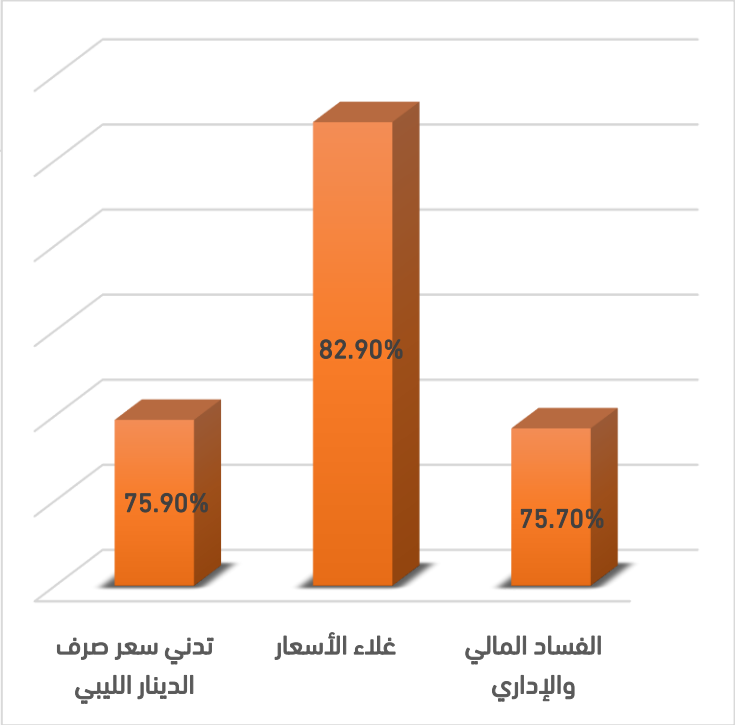


أما قضايا من وجهة نظر فئة **(القيادات الإدارية)** فكانت اختياراتها على النحو التالي:

- جاءت قضية **التضخم (غلاء الأسعار)** في الترتيب الأول. بنسبة **( 82.9%)**.
- جاءت قضية (سعر الصرف) في الترتيب الثاني بنسبة **(75.9%)**.
- جاءت قضية (الفساد المالي والإداري) في الترتيب الثالث بنسبة **(75.7%)**.

لذا فإننا نلاحظ هنا اتفاق الجميع **(عامة الناس/قيادات إدارية)** على الترتيب الأول لقضية **التضخم (غلاء الأسعار)** عند اختيار الأولوية في القضايا الاقتصادية.

**محور القضايا السياسية:**

- أظهرت نتائج استطلاع الرأي لفئة **(عامة الناس)** أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي في هذا المحور هي:
  - جاءت قضية غياب **الدستور** في المقام الأول بنسبة **(83.6%)**،
  - جاءت قضية **النزاع السياسي** في المرتبة الثانية بنسبة **(74.6%)**.
  - جاءت قضية **الانتخابات** في الترتيب الثالث بنسبة **(69.5%)**.

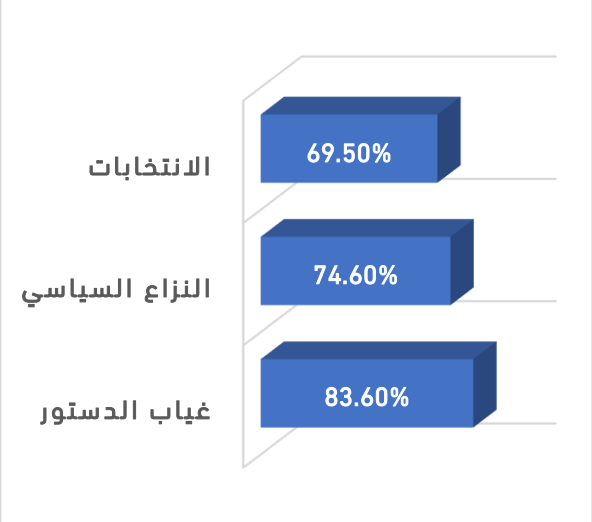


- اما قضايا هذا المحور التي تم اختيارها من خلال فئة **(القيادات الإدارية)** فقد كانت على النحو التالي:

-جاءت قضية **غياب الدستور** في الترتيب الأول بنسبة **(87.5%)**.

-جاءت قضية **المصالحة الوطنية** في الترتيب الثاني بنسبة **(74.2%)**.

-جاءت قضية **توحيد المؤسسات** في الترتيب الثالث بنسبة **(68.3%)**.

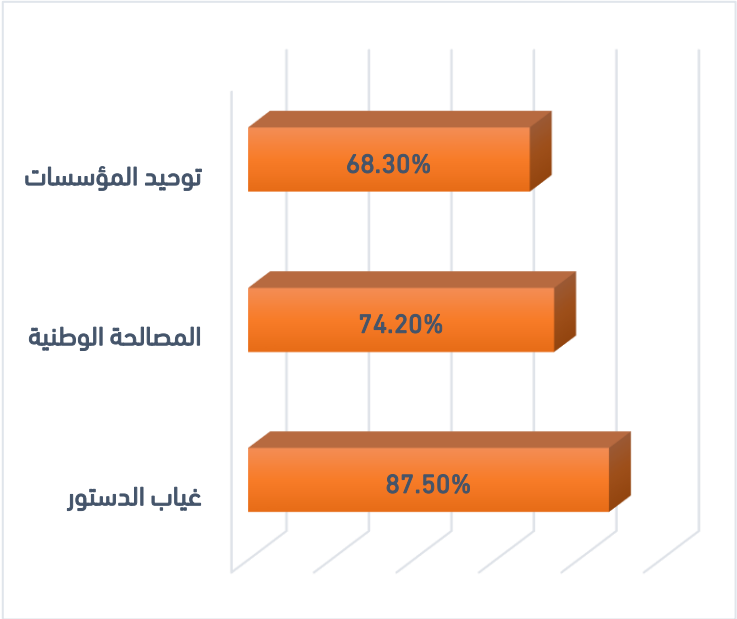


ونجد هنا أيضا ان فئتي العينة **(عامة الناس، القيادات الإدارية)** قد أجمعت على ان قضية **غياب الدستور** تحظى **بالأولوية والاهتمام**، مما يولي هذه القضايا الأهمية البالغة في دعم الاستقرار وإهمالها يؤدي الى إطالة أمد الظروف الحالية السائدة في البلاد.

**محور القضايا الثقافية:**

أظهرت نتائج استطلاع فئة **(عامة الناس)** أن أهم القضايا التي يعاني منها أفراد المجتمع الليبي هي:

- اختيرت قضية **إهمال دور الفنون والسينما والمسرح** أولا بنسبة **(81.9%)**.
- قضـــية **عدم تفعيل دور المراكز الثقافية** تم اختيارها في المرتبة الثانية بنسبة **(75.8%)**.
- ثم قضـــية **ســـلوكيات مشـــينة وســـيئة** في المرتبة الثالثة بنسبة **(74.8%)**.

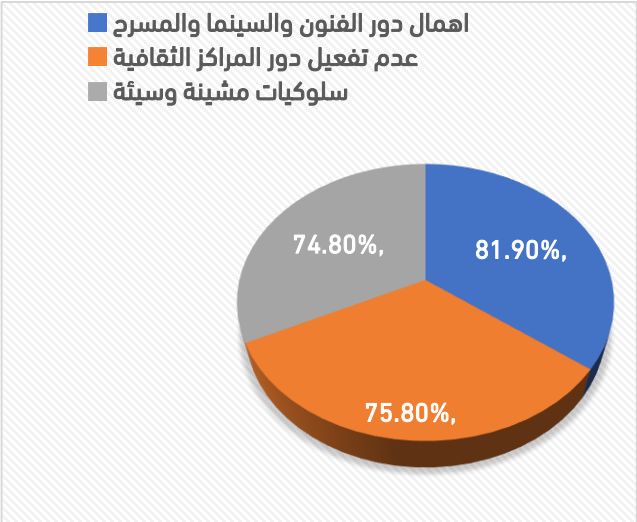


*

يتضح أن أهم القضايا الثقافية من خلال رأي فئة **(القيادات الإدارية)** كما يلي:

- جاءت قضية **اهمال دور الفنون والسينما والمسرح** في الترتيب الأول وبنسبة **(88.9%)**.
- جاءت قضية **الثقافة الداخلية** في الترتيب الثاني وبنسبة **(74.4 %)**
- جاءت قضية **سلوكيات مشينة وسيئة** في الترتيب الثالث وبنسبة **(73.8 %)**

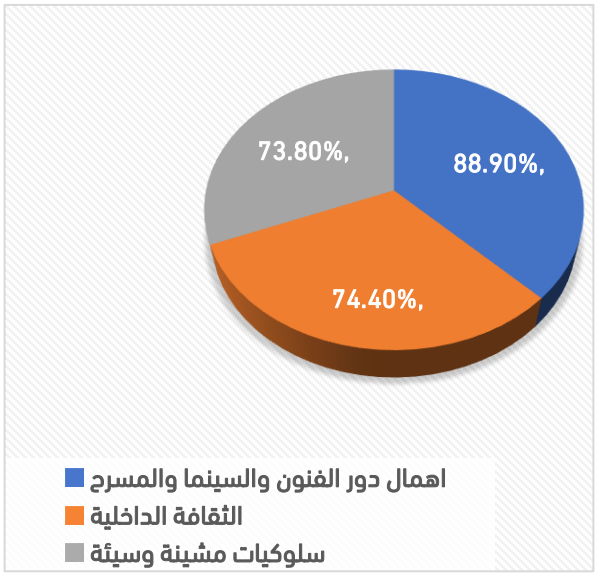


ونجد أن هناك توافق في أراء كل من **(عامة الناس/القيادات الإدارية)** على أهمية هذه القضية **اهمال دور الفنون والسينما والمسرح** إلا أنها لم تتلقى أي اهتمام من الوزارات المختصة، مما يؤكد على أن للمراكز الثقافية دوراً مهماً في العملية التربوية، وما لها من آثار وانعكاسات مباشرة على المجتمع، وفي الحياة الاجتماعية والاقتصادية.

كما نجد أن هناك توافق كبير على أهمية قضية **السلوكيات المشينة والسيئة** ومدى انتشارها في مجتمعنا الليبي، وبذلك أكد المبحوثين على ضرورة الاهتمام بمعالجتها والحد من انتشارها.

## الخاتمة

**من** خلال تنفيذ " **استطلاع الراي حول أهم القضايا المجتمعية في ليبيا** " تم وضع تقرير إحصائي تضمن تقييم ومراجعة واقع القضايا التي تهم المواطن في المجتمع الليبي من عدة جوانب: اجتماعية، واقتصادية، وسياسية، وتربوية وثقافية، وقد ساهمت هذه النتائج في معرفة التوجه العام للمجتمع الليبي "المحلي" تجاه القضايا المجتمعية بمختلف مجالاتها، مما يدعو لإجراء دراسات بحثية معمقة حول مخرجات ونتائج الاستطلاع في كافة المحاور والعمل على وضع وصياغة رؤية استراتيجية لرفع مستوى الوعي والإدراك لدى المواطن وبث قيم التطوع والمشاركة بتظافر جهود المؤسسات الحكومية المعنية نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- وزارة الشؤون الاجتماعية
- وزارة العدل
- وزارة التعليم
- الهيئة العامة للأوقاف
- منظمات المجتمع المدني،

كما يساهم في تعزيز الثقة بين مؤسسات الدولة والأفراد والمجتمع من خلال التعرف على آرائهم وفهم احتياجاتهم، فكل هذا هدفه توجيه اهتمام صانعي القرار في مؤسسات الدولة لهذه القضايا ودعم متخذي القرار بالمعلومات والدراسات لصناعة الخطط والاستراتيجيات المستقبلية.

## المرجع :


- مشروع دراسة "**استطلاع الرأي حول أهم القضايا المجتمعية في ليبيا**"، إدارة التنمية المجتمعية، المجلس الوطني للتطوير الاقتصادي والاجتماعي، 2022م